أكد أن المندوب غيَّر القرار إلى الموافقة بعد رفض الوزارة له

البصري: مجلس إدارة جمعية قرطبة لم يخالف القانون وأحال المتورط في تزوير قرار المواصلات للنيابة العامة

أصدر رئيس مجلس إدارة جمعية قرطبة التعاونية محمد البصري بيانا قال فيه لقد نشرت الصحف المحلية أمس خبرا صحافيا مفاده بأن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أحال أعضاء في مجلس إدارة جمعية قرطبة التعاونية إلى النيابة العامة على سند أن تزويرا وقع في كتاب وزارة المواصلات الذي ورد صورة منه إلى الجمعية.

وتابع بانه وحرصا من مجلس إدارة جمعية قرطبة التعاونية على بيان حقائق هذا الموضوع وما لابسه من ظروف وذلك إسهاما منه في رفع راية الحق وإعلاء كلمة الحقيقة فإنه يهمه أن يؤكد حرصه الشديد على التزام جانب القانون والعمل وفقا للنظم واللوائح السارية وأنه لم يقع هو او اي من أعضائه في أي مخالفة للقانون أو تجاوز للنظم واللوائح المرعية في هذا الموضوع.

وذكر أن خلاصة الموضوع أن الجمعية تلقت من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كتابا مرفقا له صورة من كتاب وزارة المواصلات في شأن استغلال جزء من مساحة غير مستغلة لدى مكتب بريد قرطبة كموقع مؤقت للجمعية، وعلى ضوء ما أثير حول كتاب وزارة المواصلات سالف الذكر سارع المجلس إلى إجراء تحقيق حول الموضوع أسفر عن ثبوت قيام مندوب الجمعية بالتلاعب في هذا الكتاب.

محمد البصري

وبين البصري أن التلاعب تم من خلال حذف كلمة «لا» الواقعة بين كلمتي «فإنه» وكلمة «تستطيع» ما أسفر عن تغيير في موقف وزارة المواصلات وذلك من عدم الموافقة إلى الموافقة على الطلب، الامر الذي يستوجب مساءلة المندوب عن هذا الفعل وفقا للقانون، وإزاء ذلك قررت الجمعية معاقبته بالفصل من الخدمة وفقا لحكم المادة «41» من القانون رقم «6» لسنة 2010 في شان العمل في القطاع الاهلي.

وأضاف بأنه لما كان قد بدا من هذا التحقيق أن الأمر قد ينطوي على شبهة جريمة عامة مما يعاقب عليها القانون، وهذا يفرض إبلاغ النيابة العامة عنه لمباشرة شؤونها فيها وفقا للقانون وبعد أن عرض مجلس الإدارة الموضوع على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ارتأت بترحيب من مجلس الإدارة في الجمعية تبليغ النيابة العامة في هذه الواقعة واتخاذ ما يلزم وفقا للقانون.

واختتم بأنه مما لا شك فيه أن ما اتخذه مجلس الإدارة من إجراءات في هذا الشأن يكشف عن التزامه بالقانون من جهة وتاكيده أنه لا يقبل أي خطأ من أي كان ولا يتهاون في محاسبة أي مخطئ وذلك بما يكفل تلافي هذا الخطأ ومنع تكراره في المستقبل وذلك حقيقة الموضوع وبيانه للجميع وخصوصا المساهمين وأهالي منطقة قرطبة الكرام ليحق الحق ويبطل الباطل.

أكد وجوب إسقاط المستحقات وتحويلها لصالح الخدمات والمشروعات القومية

الهاجري: نطالب أملاك الدولة بمنح الجمعيات التعاونية أراضي لبناء مشروعات لتحريك عجلة الاقتصاد

خالد الهاجري

طالب نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الاجتماعية في جمعية حطين التعاونية خالد عبد العزيز الهاجري الحكومة بدعم العمل التعاوني وذلك من خلال إسقاط مستحقات أملاك الدولة المترتبة على الجمعيات التعاونية، وتحويلها لصالح مشروعات قومية وخدمية تشكل إضافة نوعية أسوة بمستشفى التعاونيات للقلب.

وتساءل في تصريح صحافي عن الاسباب التي تدفع أملاك الدولة إلى مطالبة الجمعيات التعاونية بـ 2.4 دينار مقابل المتر المستثمر و3 دنانير لغير المستثمر في حين تتقاضى فلوسا معدودة من الشركات التجارية، إضافة إلى مطالبتها بنسبة 30 في المئة من الاستثمارات شهريا من مركز الضاحية والأفرع في حين لا تطالب الشركات التجارية بذلك على الإطلاق.

وطالب بالوقوف إلى جانب الجمعيات التعاونية ومنحها مساحات واسعة من املاك الدولة لاستثمارها وسداد مبالغ رمزية مقابل الاستفادة منها وإنشاء مشروعات عملاقة تعود بفائدتها على أبناء الكويت جميعهم بدل بقاء تلك المساحات خاوية على عروشها وبلا فائدة تذكر.

وبين الهاجري أن مسؤليه الدولة دعم الجهود الهادفه الى رفد الاقتصاد الوطني بمقومات القوة وتقديم خدمات على أعلى مستوى لجميع المساهمين ورواد الجمعيات التعاونية الذين يمكننا القول بكل فخر إنهم يمثلون الكويت كلها بمواطنيها ومقيميها.

وشدد على أن الجمعيات التعاونية تقدم انشطة اجتماعية من بند المعونة وتحيي الذكريات التراثيه وتدعم التعليم وتقوم بعمل المسابقات الدينه والثقافيه والرياضيه وتساهم في الاعياد والمناسبات الوطنيه ومن اهدافها تطلق مهرجانات تسويقية وعروضا مخفضة مدعومة ما يوجب النظر بعين العقل إلى التطور الهائل الذي تحققه الجمعيات على الرغم من العراقيل الإدارية التي تعترضها الامر الذي يجعل من مطالباتنا المستمرة بمنحنا مساحات واسعة للمشروعات بمبالغ رمزية أمرا بالغ الاهمية ويصب في مصلحة الجميع.

واختتم بأن الكويت ستشهد عصرا متطورا في حال قامت الجمعيات باستثمار مجموعة واسعة من الاراضي التي تقع تحت إشراف املاك الدولة من حيث المباني الموافقة للعصر وذات المظهر الرائع، إلى جانب تطوير حركة الاموال وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة تقلل من نسب البطالة المتزايدة.

المساهمون عادوا إلى أحضان الجمعية من جديد بعد النتائج المالية المحققة

عمومية جمعية الفردوس أقرت التقريرين المالي والإداري

جانب من الجمعية

اقرت الجمعية العمومية في جمعية الفردوس التعاونية التقريرين المالي والإداري بحضور رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومندوبي الشؤون والداخلية وعدد من المساهمين الكرام الذين أعربوا عن ارتياحهم للنتائج المالية المحققة والارباح التي عادت إلى الجمعية بعد انقطاع دام أكثر من 3 سنوات.

وكان من اللافت للانتباه الارتياح الشديد الذي بدا على وجوه المشاركين في الجمعية العمومية واستعادة الثقة من جديد من خلال العودة إلى أحضان المساهمة في جمعية الفردوس التعاونية بعد انسحاب أعداد من المساهمين بسبب النتائج المالية غير الجيدة التي منيت بها الجمعية في الأعوام الماضية.

وكان مجلس الإدارة قد قام خلال الفترة السابقة بإجراءات ووضع خطة تسويقية واجتماعية استطاعت تغيير الخارطة المالية والخدمية في جمعية الفردوس ما دفع المساهمين الكرام المشاركين في الجمعية العمومية إلى المطالبة باستمرار المجلس ودوام تحقيق افضل النتائج على جميع المستويات.

جانب آخر من عمومية تعاونية الفردوس

تتمات

اعتذار مرزوق

السابق الذي يدمغ زملاءه بتهمة «الرشوة» .. وفيما كان خطابه موجها بشكل خاص إلى «نون النسوة» في المجلس ، فإنه عاد ليشمل باتهاماته «جمع الذكور» أيضا ، وبعد أن كان الأمر يشمل «من يصرحن بأجر ، ويستجوبن بأجر» ، ضم إليهن «من يصرحون بأجر ، ويستجوبون بأجر» .

وهكذا باتت تهمة الرشوة قابلة لأن تطول جميع أعضاء مجلس الأمة ، رجالا وسيدات ، وهي تهمة ، كما وصفها البعض «تظل سيفا مصلتا على رقاب من تطولهم ، ولا يمحى أثرها أبدا» ، ومن ثم فإنه من الضروري أن يبادر رئيس المجلس بالاعتذار عما صدر منه من إساءات شديدة بحق زملائه ، أو أن يحدد بوضوح النواب الذين عناهم في تصريحه ، والجهات التي ألمح إلى أنها تدعم هؤلاء النواب ، وإذا لم يقبل بأي من الخيارين ، ففي هذه الحالة يكون النواب الذين طالتهم إساءاته في حل من أن يتصرفوا بما يمليه عليه ضميرهم الأخلاقي والسياسي أيضا ، وكذلك التزامهم أمام ناخبيهم ، وذلك باتخاذ إجراءات قانونية ورفع دعوى قضائية بحق الغانم ، فضلا عن الشروع في إنجاز الطلب الذي سبق أن تقدمت به النائبة صفاء الهاشم لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ما قاله الغانم تكون لها جميع الصلاحيات لاثبات صحة كلامه من عدمه .

ويرى المراقبون أن رئيس المجلس ليس مخيرا بين أن يرد على تداءات زملائه النواب أو لا يرد ، وإنما هو ملزم بالرد والتوضيح ، لأن الأمر خطير جدا ويتعلق بسمعة المؤسسة التشريعية بأكملها ، وهو ما لا يدع خيارا لرئيس هذه المؤسسة ، مادام الأمر يتعلق بشأن من شؤونها ، وليس شأنا خاصا أو شخصيا .

يضيفون : إننا نؤمن بأن جميع نوابنا هم مواطنون شرفاء ، وأن ناخبيهم لم يختاروهم لتمثيلهم تحت قبة البرلمان ، من فراغ ، بل لثقتهم التامة فيهم ، ومعرفتهم بسمعتهم الطيبة والنظيفة ، ومن ثم فإن على رئيس المجلس أن يكف عن المكابرة ، وأن يذعن للحق ، لأن هذه المسألة أمانة في عنقه ، وستظل معلقة برقبته حتى يجد مخرجا لائقا لها ، يحفظ به كبرياء زملائه النواب ، ويصون في الوقت نفسه سمعة المؤسسة التشريعية ، ويؤكد في الوقت نفسه احترامه للدستور والقانون ولائحة المجلس .

الخالد: الحكومة

«بشكل افتراضي» حتى تكون مستعدة بشكل أفضل موضحا انه دعا الحكومة للخروج الى وسائل الاعلام لتصل المعلومة الى المواطن حول تلك الخطة ويستطيع تقييمها.

وذكر أن النواب ليسوا مسؤولين عن الأجهزة الحكومية «ونحن مارسنا دورنا الرقابي واجتمعنا معهم ويبقى التقدير لكل نائب وقناعاته الشخصية».

وردا على سؤال حول غياب وزيري الدفاع والنفط عن اجتماع أمس قال الغانم ان الحكومة لا تستطيع حضور معظم اللقاءات بكامل اعضائها لكن حضور سبعة وزراء يدل على وجود جدية حكومية مبينا ان النواب وجهوا الاسئلة لجميع قطاعات الحكومة بما فيها قطاعات الوزراء الذين لم يحضروا اللقاء، واضاف ان الروح التي سادت خلال الاجتماع تؤكد ان المجلس والحكومة «فريق واحد وشعب واحد وكل يعمل من موقعه لمصلحة الكويت وشعبها».

وبين ان هناك لقاء اخر مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية وان المجلس سيوجه دعوة للنواب لحضوره مضيفا ان ذلك الاجتماع سيناقش خطة الحكومة والاستعدادات لأي تطورات اقليمية.

واوضح ان الوزراء الحاضرين في الاجتماع استعرضوا كلا على حدة استعدادات وزاراتهم والقطاعات التابعة لهم وكيفية التصرف في حال حدوث اي طارئ.

وعن عدم عقد جلسة خاصة لمجلس الامة في هذا الشأن قال انه «من وجهة نظري الشخصية فان اجتماعات بهذا الشكل تجمع الحكومة ونواب البرلمان وتتضمن نقاشا صريحا وشفافا افضل من جلسة عامة وعلنية قد تحدث بها أمور تختلف عن نوايا من قدمها» مبينا انه لم يصله الا طلب موقع من 10 نواب وليس 33 نائبا كما تنص اللائحة لعقد الجلسة.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ان الفريق الحكومي عرض امام نواب مجلس الامة في اجتماعهم أمس استعدادات الحكومة لمواجهة اي تطورات اقليمية محتملة.

واوضح الشيخ صباح الخالد في تصريح للصحافيين عقب اجتماعه وعدد من الوزراء مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية اضافة الى عدد من نواب المجلس برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان الاجتماع يتعلق بالتطورات المتسارعة في المنطقة واستعدادات الحكومة لمواجهة جميع الاحتمالات.

واضاف ان الفريق الحكومي في الاجتماع ضم سبعة وزراء غطوا كل الجوانب التي اثارها نواب المجلس الذين حضروا الاجتماع مبينا ان الفريق الحكومي استمع «باهتمام بالغ الى كل الملاحظات والاسئلة والانتقادات من النواب على ما عرض عليهم من اجراءات الحكومة».

واعرب عن سعادته بهذا التفاعل والمشاركة من النواب اللذين يؤكدان «اننا جميعا في قارب واحد لخدمة الكويت واشاعة الامن والطمانينة في البلاد» معربا عن امله في ان يستمر هذا التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه مصلحة الكويت وشعبها.

وأكد النائب حسين قويعان أنه رغم استعراض الخطة الحكومية التي تم مناقشتها في اجتماع مكتب المجلس يوم أمس وجدنا هناك قصورا في بعض جوانبها وهي تمثل خطة الحد الأدنى من الطموح، كاشفا عن أن الاجتماع أكد عن ضرورة أن يكون موقف الكويت السياسي من الأزمة السورية متضامنا مع الموقف الخليجي، ويدعم أي شرعية لإيقاف سفك الدماء في سورية والمجازر المتتالية فيها.

وقال قويعان في تصريح صحافي يوم أمس عقب انتهاء اجتماع السلطتين لمناقشة الوضع الأمني والاستعدادات الحكومية لأي مخاطر محتملة على خلفية الملف السوري: حرصنا خلال الاجتماع على أن يكون الموقف الكويتي متضامنا مع المنظومة الخليجية وأن يكون عمقنا الخليجي حاضرا في كافة قرارات الكويت في هذا الملف، وأن تدعم البلاد أي شرعية دولية لإيقاف سفك الدماء في سوريا وهذه المجازر المتتالية فيها.

وأوضح القويعان أن الفريق الحكومية استعرض كافة الاستعدادات الحكومية هذا الحدث وتم الاتفاق عن استعراض الموقف السياسي الكويتي من هذه الأزمة بشكل موسع في لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بحضور وزير الخارجية، وكذلك دعوة وزير الصحة للجنة الشؤون الصحية البرلمانية لمناقشته حول الاستعدادات الصحية بشكل موسع.

وبين قويعان أنه رغم وجود الخطة الحكومية والاستعدادات التي تم استعراضها إلا أننا نرى أن هذه الخطة بها بعض القصور وتمثل خطة الحد الأدنى، لافتا ان الفريق الحكومة استعرض بالأرقام المخزون المائي والسلع الغذائية ونحن نعتقد بأنها كافية.

من جانبه قال النائب د. عودة العودة أن الاجتماع النيابي الحكومي كان سوده المصارحة بين السلطتين حول الاستعدادات الحكومية في التصدي لتداعيات الضربة المحتملة للنظام السوري، وتم مناقشة جميع الاحتياجات التي من المفترض أن الحكومة تقوم بها، معربا عن سرورة لما تمت مناقشته في هذا الاجتماع الذي اتسم بالشفافية، وذلك بهدف الوقوف على الاستعدادات التي تخدم أبناء الشعب الكويتي.

وتمنى العودة من الحكومة تحسين الخدمات التي تهم المواطنين والذي أقرت أنها مقصرة فيها بشكل عام، واعترافها بشأن تردي الخدمات الصحية ونقص التأمين الغذائي من خلال لقاء «الأمس»، الذي يجب على الحكومة معالجتها، مؤكدا أن التنسيق المحلي والإقليمي وبخاصة مع دول مجلس التعاون يهدف إلى الاستقرار وإضفاء الشرعية الدولية حول القضايا المهمة.

استياء كبير

الالتحاق بالكلية الأمنية كانوا يتمنون أن يحذو نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ، حذو نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد ، في طريقة اختيار المقبولين بالحرس ، حيث تم إخضاع المؤهلين للقبول إلى قرعة علنية ، لا يستطيع أحد أن يماري في عدالتها وإنصافها للجميع .

وأشارت المصادر كذلك إلى أن الشباب غير المقبولين يعتزمون رفع دعاوى مستعجلة ، للمطالبة بوقف نتائج القبول بكلية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ، وإخضاع تلك النتائج التي عرف بها الطلبة المقبولون من خلال رسائل الـ «sms» التي أرسلت إليهم، إخضاعها لمراجعة دقيقة تنصف المستحقين، وتعيد الأمور إلى نصابها الصحيح .

سبعة مرشحين

ومرشحة بواقع 56 مرشحا وأربع مرشحات وسيكون طبقا لقانون الانتخاب يوم الجمعة الموافق السادس من سبتمبر الجاري آخر يوم لتقديم طلبات الترشح في حين سيكون 20 الجاري آخر يوم للانسحاب من هذه الانتخابات.

وقال مرشح الدائرة الرابعة المهندس عبد العزيز عبد الله الخلف في حال وصولي إلى المجلس سيكون اهتمامي وشغلي الشاغل الكثير من القضايا الشعبية التي تهم المواطن الكويتي، .

وأضاف، على رأس تلك القضايا القضية الإسكانية حيث وصل بنا الحال أن معظم المواطنين يسكنون بيوتا مستاجرة، وتعدى عدد الطلبات 100 ألف طلب، وأصبحت المشكلة تزداد مع الزمن وتتفاقم، ومع مرور الأيام نعجز عن وجود حلول لها.

بدورها قالت مرشحة الدائرة الخامسة بدرية غريب ذياب رشحت نفسي سعيا لخدمة وطني في مجالي كوني مهندسة لدي الكثير من الأفكار والمشاريع التي أسعى إلى تقديمها لحل الكثير من المشاكل التي تخدم الوطن.

وأضافت، أسعى من خلال وجودي في المجلس البلدي إلى العمل على إعادة تخطيط المدينة بشكل جمالي متناسق، إضافة إلى القضاء على مشكلة الأغذية الفاسدة بتوفير العديد من المختبرات لتلك الأغذية.

من جانبه وجه مرشح الدائرة الرابعة ساير الحمدان، ثلاثة رسائل قصيرة أولها لمجلس الوزراء قائلا، تقدمن في الانتخابات الأخيرة للمجلس البلدي بطعن بعدم صحة الانتخابات لعدم إدراج بعض المناطق بالجداول الانتخابية، مما حرم الكثير من المواطنين والمواطنات من المشاركة باختيار من يمثلهم تحت قبة الشيخ جابر الأحمد، مؤكدا أنه سوف يقدم طعن أخر في هذه الانتخابات.

وتساءل في رسالته الثانية من أعطى الحق بحرمان هؤلاء المواطنين من المشاركة في الانتخابات في المجلس البلدي، حيث أن مجلس الوزراء يستطيع إصدار قرار بإدراج هذه المناطق للمشاركة في الانتخابات.

وطالب في رسالته الثالثة بمنح أعضاء المجلس البلدي الحصانة حتى يستطيعون التحدث والقول والتشريع أسوة بإخوانهم أعضاء الأمة.

الفضالة: ننسق

بصورة غير قانونية، تصريح لـ «كونا» انه استعرض مع الوزير البريطاني العلاقات الثنائية الجيدة ودراسة كيفية حل بعض المشكلات العالقة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية في بريطانيا اضافة الى التنسيق بين السلطات في البلدين لحل تلك القضية.

وذكر الفضالة انه عرض لسويدل مع خريطة الطريق المعدة لحل هذه المشكلة والخدمات التي تقدمها الدولة بكل مؤسساتها وبيت الزكاة لهذه الفئة مضيفا ان الجانبين اتفقا على عقد لقاءات اخرى لمزيد من الدراسة بهدف تبادل المعلومات حول هذه القضية.

«الصحة» تنفي

اجتماع اعضاء المجلس والحكومة لمناقشة تطورات الاوضاع الاقليمية أمس ان بعض مرضى السرطان الكيميائي الذين تبعثهم الوزارة للعلاج في الخارج يطلبون عند عودتهم الى الكويت بعض الادوية الموصوفة لهم من المستشفيات التي تلقوا بها علاجهم مضيفا انه إذا لم يكن الدواء الموصوف متوفرا فان الوزارة توفر بديلا عنه.

واوضح انه اذا لم يتوفر الدواء الموصوف وأصر المريض عليه تقوم وزارة الصحة بمخاطبة مكاتبها الصحية في الخارج لتزويدها به مضيفا ان عملية طلب تلك الادوية قد تتضمن بعض التأخير نتيجة اجراءات الشحن والموافقات الرسمية في دول المصدر.

وأكد ان وزارة الصحة لم تتهاون في صحة مرضاها ولن تتهاون في ذلك مستقبلا مشددا على حرصها على بذل كل الجهود الممكنة في سبيل توفير كل احتياجاتهم.

هيئة الرياضة

فيصل الجزاف في تصريح صحافي أمس ان هذا التوجه يأتي تلبية لرغبة الاعضاء في ممارسة رياضاتهم وهواياتهم المحببة لهم في ايام العطلات لاستثمار اوقات فراغهم بما يعود عليهم بالمنفعة مؤكدا اهتمام الهيئة بتطوير أنشطة مراكز الشباب لتكون اكثر جاذبية للشباب وحاضنة لمواهبهم في مختلف المجالات.

واوضح الجزاف ان ادارة المراكز الشبابية تركز على اقامة البرامج التي تنمي قدرات الشباب وتلبي رغباتهم وتطلعاتهم مضيفا ان هدف هذه المراكز هو إعداد وتأهيل الشباب في الجوانب العلمية والثقافية والحرفية والفنية وترسيخ قيم العمل والمساهمة في بناء المجتمع وتقوية اللحمة الوطنية بين اوساط الشباب.

وأضاف أنه تم الانتهاء من اتخاذ الإجراءات الضرورية إداريا وفنيا لتفعيل هذا القرار واستقبال أعضاء المراكز في العطل مشددا على ان هذا القرار يأتي في سياق التوجه الحكومي نحو الاهتمام بشريحة الشباب وتوفير التسهيلات امامهم لابراز ابداعاتهم وتنمية طاقاتهم.

قطر تعلن

وقال المجلس في بيان صحافي ان هذه الحالة لسيدة قطرية تبلغ من العمر 56 عاما تعاني من عدة امراض مزمنة وادخلت العناية المركزة بتاريخ الـ 23 أغسطس وتوفيت بتاريخ 31 اغسطس الماضي.

واضاف ان الحالة الاولى كانت لمواطن قطري يبلغ من العمر «59 عاما» حيث بدأت اعراض المرض عليه قبل العودة من السفر بتاريخ 15 اغسطس الماضي وتوجه مباشرة للمستشفى فور وصوله لتلقي العلاج وتماثل للشفاء.

وذكر ان الحالة الثانية لمواطن قطري ايضا يبلغ من العمر 29 عاما يعاني من مرض مزمن وبدأت عليه الأعراض بتاريخ الـ17 من اغسطس الماضي وهو حاليا في حالة صحية حرجة ويتلقى العلاج في العناية المركزة.

واشار المجلس الى انه تم فحص معظم المخالطين له وايضا الطاقم الطبي المعالج في مختبر مؤسسة حمد الطبية القطرية وجاءت جميع النتائج سلبية مبينا ان الفريق الطبي يقوم بمتابعة المخالطين حسب توصيات منظمة الصحة العالمية و تقديم النصائح التوعوية.

واكد ان الاعلان عن هذه الحالات يأتي من باب سياسة المجلس الاعلى للصحة القطري القائمة على الشفافية موضحا انه تم ابلاغ منظمة الصحة العالمية بالحالات.

وشدد المجلس على الاستمرار في رصد حالات عدوى الجهاز التنفسي الحادة بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الاولية وجميع الخدمات الصحية في الدولة.